

دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر دراسة ميدانية

أ.د/ محمود حامد محمود عبد الرازق السيد*
النبوي وهيب عبد الفتاح خليل**

(*) أ.د/ محمود حامد محمود عبد الرازق السيد: كلية التجارة جامعة جنوب الوادي
Email: mahmoud.abdelrazek@com.svu.edu.eg
(**) النبوي وهيب عبد الفتاح خليل : كلية التجارة -جامعة جنوب الوادي
Email: nabawewaheeb@yahoo.com

ملخص

استهدفت الدراسة الحالية تحليل دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على عينة من العاملين بالبنك الزراعي المصري وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية، وقد بلغ عدد القوائم الموزعة ٣٣٨ مفردة، وقد تم اختبار الفروض باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة والذي يعتمد على أسلوبين هما: الدراسة المكتبية والدراسة الميدانية. ومن خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى العديد من النتائج من أهمها: يتمتع أفراد عينة الدراسة بالوعي والإدراك الكافي لدور البنك الزراعي المصري والتنمية الاقتصادية في مصر، وقبل فرض الدراسة الذي ينص على أنه: من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين البنك الزراعي المصري وتحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وبناءً على نتائج الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات منها: العمل على وجود دور فعال للجهاز المصرفي بصفة عامة والبنك الزراعي المصري بصفة خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر من خلال قيام الدولة بإطلاق مبادرة للتمويل المصرفي الموجهة للقطاع الزراعي وإعطاء الأولوية لتمويل القطاع الزراعي المصري، وذلك من خلال تعزيز اعتماد التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة وتكون موجهة لجميع المزارعين والجمعيات الزراعية والشركات الزراعية، بما يعزز عملية التنمية الاقتصادية بالبلاد. ، وكذلك تم تقديم آفاق الدراسات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: البنك الزراعي المصري- التنمية الاقتصادية - القطاع الزراعي المصري.

The role of the Agricultural Bank of Egypt in achieving economic development in Egypt - A field study

Abstract

The current study aimed to analyze the role of the Agricultural Bank of Egypt in achieving economic development, through a questionnaire distributed to a sample of employees of the Agricultural Bank of Egypt and faculty members and their assistants in Egyptian universities. The number of distributed questionnaires reached 338 items. The hypotheses were tested using simple regression analysis. The study relied on the descriptive analytical approach as a study method, which depends on two methods: desk study and field study. Through the field study, the researcher reached many results, the most important of which are: The study sample members have sufficient awareness and understanding of the role of the Agricultural Bank of Egypt and economic development in Egypt, and the acceptance of the study hypothesis, which states that: It is expected that there is a statistically significant relationship between the Agricultural Bank of Egypt and achieving economic development from the point of view of the study sample members. Based on the study results, a number of recommendations were presented, including: Working on the existence of an effective role for the banking system in general and the Agricultural Bank of Egypt in particular in achieving economic development in Egypt by the state launching an initiative for bank financing directed to the agricultural sector and giving priority to financing the Egyptian agricultural sector, by enhancing the adoption of modern techniques and technology in the field of agriculture and directed to all farmers, agricultural associations and agricultural companies, in a way that enhances the process of economic development in the country. The prospects for future studies were also presented.

Keywords: Agricultural Bank of Egypt - Economic Development - Egyptian Agricultural Sector.

مقدمة الدراسة

يتطلب أي اقتصاد سوقي وجود نظام مصرفي قادر على ضمان تعبئة الأموال المتاحة وتوجيهها نحو متابعة الأنشطة الاقتصادية الفعالة بحيث يلعب النظام المصرفي دوراً مهماً في اقتصاد أي بلد. ويقوم الوسطاء الماليون بتوجيه الأموال من أولئك الذين لديهم مدخرات إلى أولئك الذين لديهم استخدامات أكثر إنتاجية لها. فهم يؤدون خدمات مالية تقلل من تكاليف نقل الأموال بين المقترضين والمقرضين، مما يؤدي إلى تخصيص أكثر كفاءة للموارد ونمو اقتصادي أسرع. وبالتالي، تعد البنوك مكوناً أساسياً للاقتصاد الحديث، ليس فقط من حيث حجم التداول، ولكن أيضاً كعمول أساسي للاقتصاد الوطني (Drigă & Dura, 2014). ونظراً لأهمية هذه البنوك وقدره القطاع المالي على التأثير على التنمية الاقتصادية، فإن تقييم أدائها له أهمية سياسية كبيرة. ويحدد سلوك البنوك المتخصصة كالبنك الزراعي من خلال هدف التحسين الأساسي، المتمثل في تنمية القطاع الزراعي وتعظيم الأرباح المتوقعة مع مراعاة قيد المخاطرة. وتعني وظيفة الهدف هذه أن القروض، على سبيل المثال، سيتم تخصيصها لتلك المشاريع التي تحقق تنمية اقتصادية ومعدل متوقع أعلى للعائد المالي (Laurenceson & Chai, 2001). أن البنوك المملوكة للدولة الموجودة في البلدان النامية تتحمل تكاليف مالية لأنها تتميز بعائدات أقل من البنوك المملوكة للقطاع الخاص المماثلة. ويمكن إرجاع الربحية المنخفضة والتي قد تتبع من نشاط البنوك المملوكة للدولة لأنها تمول مشاريع تتميز بانخفاض استثمار القطاع الخاص وارتفاع العائد الاجتماعي لها. فجد أن وجود البنوك المملوكة للدولة يعزز تحقيق التنمية الاقتصادية (Levy-Yeyati et al., 2004).

والبنك الزراعي المصري له أهمية كبيرة في أنشطة النمو والتنمية الاقتصادية وبالتالي يمكن أن يكون له دور أكثر فعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الزراعية بصفة خاصة، ويتحقق ذلك بتوجيه الموارد المالية نحو مواجهة التحديات وتحسين الممارسات التي تحقق التنمية الاقتصادية للقطاع الزراعي المصري، وتبسيط إجراءات وشروط منح التمويل للقطاع الزراعي الذي يهتم بتطبيق التكنولوجيا المتقدمة والأفكار المبتكرة التي تضمن تقليل الآثار البيئية السلبية وتساهم في رفع الأداء البيئي والاقتصادي له (رفاعي والبطاوي وصبره والدق، ٢٠٢٣). وتحاول الدراسة الحالية تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية والمتمثل في توفير التمويل المصرفي بما يضمن زيادة الناتج المحلي للقطاع الزراعي، وذلك من خلال قائمة استقصاء تم توزيعها على العاملين بالبنك الزراعي المصري وأعضاء عيئة

التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية لتحليل آرائهم بغرض التوصل إلى مدى صحة فرض الدراسة.

الإطار النظري ومراجعة الدراسات السابقة

يقدم الباحث في هذه الجزئية عرضاً لأدبيات الدراسة ممثلة في نبذة تاريخية عن البنك الزراعي المصري، التمويل المصرفي الموجهة للقطاع الزراعي المصري، والدراسات السابقة المتعلقة بدور البنك الزراعي في دعم القطاع الزراعي المصري، وذلك على النحو التالي:

نبذة تاريخية عن البنك الزراعي المصري

ترجع أهمية الزراعة المصرية في أن القطاع الزراعي المصري يمثل مصدر أساسي للنقد الأجنبي من خلال الاعتماد على الصادرات الزراعية الطازجة، كما يوفر القطاع الزراعي الجزء الأكبر من الأغذية الأساسية لغالبية الشعب، من خلال مواصلة الدولة لخطط تقليل الفجوة الغذائية في تلبية احتياجات المصريين من المنتجات الغذائية وخاصة الحبوب كالقمح والذرة ومنتجات البساتين، كما يتميز كذلك بأنه يوفر الدخل المعيشي والإيرادات الأخرى لأكثر من نصف السكان، ويعتبر القطاع الزراعي كذلك داعم للقطاعات الأخرى لإحراز تقدم كبير في تعزيز التنمية الاقتصادية والحد من الفقر وتعزيز الأمن الغذائي بشكل كامل. ويعتبر التمويل المصرفي أحد العناصر الأساسية التي تساعد في إحداث التنمية في كافة القطاعات والأنشطة، وفي قطاع الزراعة لا يقتصر دور التمويل المصرفي على تنمية القطاع الزراعي فقط بل يساهم في تنمية المجتمع وبالتالي رفع مستوى معيشة السكان، ولا تقي المدخرات الريفية في تمويل المشروعات الزراعية والاستثمارية ويرجع ذلك لخصائص القطاع الزراعي، وتنوع المؤسسات التمويلية المختلفة والتي منها البنوك التجارية والزراعية والإسلامية وصندوق البريد والصندوق الاجتماعي للتنمية وصندوق التنمية المحلية والبنك الزراعي المصري والذي له ميزة الانتشار الجغرافي داخل الريف المصري وبالتالي يقوم بدور هام في تنمية الانتاج الزراعي وهو البنك المتخصص في الإقراض الزراعي حيث يقوم بإقراض المزارعين والقيام بالعمليات المصرفية ونشر الوعي الادخاري المحلي وقبول الودائع والمدخرات من المتعاملين وذلك لتحقيق التنمية الاقتصادية (ربيع وعلوية، ٢٠١٩).

ويعتبر البنك الزراعي المصري من البنوك التي تتخصص في القيام بالعمليات المصرفية ومقابلة الاحتياجات الائتمانية للقطاع الزراعي، ونقل الأساليب التكنولوجية الحديثة والمناسبة لتحديث طرق الزراعة والرعي، وقد ظهرت الحاجة للبنوك الزراعية لعدة أسباب منها: حماية المزارعين من

الواقع في دائرة المديونية الخبيثة لصغار المزارعين، والتي وصلت في بعض الأحيان لنزع الملكية الزراعية، وقد شهدت القرى والأحياء المصرية العديد من تلك التجارب إبان الاحتلال البريطاني لمصر خاصة أن أغلب المزارعين المنتشرين في ربوع الريف المصري آنذاك كانوا من الإنجليز. وقامت الدولة بإنشاء بنك التسليف الزراعي المصري بموجب القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٠ برأسمال مليون جنيه والمرسوم الملكي بإنشاء بنك التسليف الزراعي المصري عام ١٩٣١ إبان الأزمة الاقتصادية العالمية ليقدم القروض للمزارعين المصريين ليحميهم من البنوك العقارية الأجنبية والمزارعين، وحرصت إدارة البنك منذ صدور القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ وتعديل إسمه للبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي (داود، ٢٠١٦). وبصدور القانون رقم " ٨٤ لسنة ٢٠١٦ " أصبح البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بنك قطاع عام ، وتغير إسمه إلى " البنك الزراعي المصري " ، يتخذ شكل شركة مساهمة مصرية ، مملوك رأسمالها بالكامل للدولة، وله الشخصية الاعتبارية المستقلة، ويخضع البنك الزراعي المصري لأحكام قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بقانون البنوك الجديد رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ . ووفقاً للقانون رقم " ٨٤ لسنة ٢٠١٦ " يهدف البنك الزراعي المصري إلى توفير التمويل اللازم لمختلف أنواع أنشطة التنمية الزراعية والريفية، كما يسهم في توفير التمويل اللازم لمستلزمات الإنتاج سواء بالإستيراد أو بالإنتاج المحلي، كما يمارس البنك جميع أنواع العمليات المصرفية وكل ما يتصل بنشاطه وتحقيق أهدافه.

التمويل المصرفي الموجهة للقطاع الزراعي المصري

يعتبر التمويل أحد العناصر الأساسية التي تساعد على إحداث التنمية في كافة القطاعات الاقتصادية بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، إلا أن القطاع الزراعي يواجه العديد من المشكلات في مصر، حيث يلاحظ محدودية التمويل المقدم من الجهاز المصرفي في تنمية القطاع الزراعي المصري، وهو ما يحتم على الجهاز المصرفي بالعمل على تلبية المتطلبات الائتمانية لمختلف المشروعات الاستثمارية والزراعية، والعمل على توفير مصادر تمويل منخفضة التكلفة، وذلك من أجل قيام القطاع الزراعي بالدور المنوط به في تحقيق التنمية الاقتصادية داخل مصر (الششتاوي ووالي، ٢٠١٦). ويشير الجدول رقم (١) إلى أرصدة التمويل المقدم من الجهاز المصرفي للقطاع الزراعي ونسبته إلى إجمالي التمويل، وذلك كما يلي:

جدول رقم (١) أرصدة التمويل لدى الجهاز المصرفي للقطاع الزراعي خلال الفترة من (٢٠١٤-٢٠٢١) القيمة بالمليون جنية

السنوات	رصيد التمويل	القيمة الكلية للتمويل	النسبة %
٢٠١٥/٦/٣٠	٨٤٣٧	٥٣٢١٦٤	١.٥٨
٢٠١٦/٦/٣٠	١٠٤٦٢	٧٢٤٥٩٦	١.٤٤
٢٠١٧/٦/٣٠	١١٠٠٩	١١٥١٢٧٥	٠.٩٦
٢٠١٨/٦/٣٠	١٥٢٦٨	١٢١٣٧٠.٩	١.٢٥
٢٠١٩/٦/٣٠	٢١٨٣٨	١٣٦٤٥٢٨	١.٦
٢٠٢٠/٦/٣٠	٣١١٤٨	١٥١١٢٩٧	٢.٠٦
٢٠٢١/٦/٣٠	٣٧٣٣٧	١٨١٥٣٦٩	٢.٠٥
المتوسط	١٣٥٤٩٩	٨٣١٢٩٣٨	١.٦٣

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء** www.capmas.gov.eg - (النشرة السنوية لإحصاءات الودائع والائتمان المصرفي - إصدارات مختلفة)

فمن خلال الجدول السابق رقم (١) تبين للباحث ضعف التمويل المقدم للقطاع الزراعي المصري، حيث بلغت متوسط هذه النسبة ١.٦٣% من إجمالي التمويل بالجهاز المصرفي خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١. مما يعنى وجود ضعف شديد في حجم التمويل الموجه للقطاع الزراعي وتركيز الجهاز المصرفي المصري على توجيه التمويل على قطاعات أخرى أكثر ربحية بالنسبة لها، مما يحتم على الجهاز المصرفي المصري بصفة عامة والبنك الزراعي المصري بصفة خاصة البحث عن الفرص التمويلية المتاحة لزيادة حجم التمويل الموجهة للقطاع الزراعي، والتنويع في التسهيلات المصرفية المقدمة له، وبما يساعد التخلص من الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية، حيث يعاني الاقتصاد المصري من عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الهامة، وهو ما يشير إليه الجدول رقم (٢) الذي يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠.

جدول رقم (٢) نسبة الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية خلال الفترة من ٢٠١٦-٢٠٢٠

السلع الغذائية	السنوات	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	المتوسط
القمح		٤٩.١	٤٧.٧	٣٤.٥	٣٥.٥	٤٠	٤١.٤	٤١.٤
الذرة الشامية		٥٦.٢	٥٦.٣	٤٧	٥٠.٥	٥١.١	٤٤.٨	٥١
الفول		٣١	٢٠	٣٠.٧	١٢.٤	١٠.٥	١٧.٣	٢٠.٣
العدس		١.٦	٢.١	١.٨	١.١	٠.٥	٠	١.١٨
اللحوم الحمراء		٥٧.٥	٦٤.٦	٥٥.٩	٤٨.٨	٥٥	٤٦.٥	٥٤.٧

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء www.capmas.gov.eg - (مصر في أرقام - الزراعة - إصدارات مختلفة).

فمن خلال الجدول السابق رقم (٢) تبين للباحث ضعف متوسط الاكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠ وهو ما يعني عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه السلع الغذائية الهامة، ووجود فجوة غذائية كبيرة مما يفرض على الدولة تكثيف الجهود وإعادة ترتيب إجراءاتها وخططها لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه السلع الغذائية الهامة.

ومن خلال ما سبق يستنتج الباحث:

- ضعف حجم التمويل المقدم للقطاع الزراعي ، حيث بلغت متوسط هذه النسبة ١.٦٣% من إجمالي التمويل بالجهاز المصرفي خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١. مما يعني تركيز الجهاز المصرفي المصري على توجيه التمويل على قطاعات أخرى غير القطاع الزراعي.
- ضعف متوسط الأكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠ ما يعني عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه السلع الغذائية الهامة، ووجود فجوة غذائية كبيرة مما يفرض على الدولة تكثيف الجهود وإعادة ترتيب إجراءاتها وخططها لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه السلع الغذائية الهامة.
- ضرورة قيام الجهاز المصرفي بصفة عامة، والبنك الزراعي المصري بصفة خاصة بالعمل على تلبية المتطلبات الائتمانية لمختلف المشروعات الاستثمارية والزراعية المتعلقة بالقطاع الزراعي، وإعادة رسم السياسات ووضع خطة قومية تجعل القطاع الزراعي جذاباً للمزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الآليات التكنولوجية المستخدمة في الزراعة من خلال الأساليب الجديدة والمبتكرة للزراعة.

الدراسات السابقة المتعلقة بدور البنك الزراعي في دعم القطاع الزراعي المصري

يستطيع الجهاز المصرفي المصري القيام بدور هام في دعم قطاع الزراعة المصرية وإعادة رسم الملامح الزراعية وزيادة حصة القطاع الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال توفير التمويل اللازم للاستثمار في المجال الزراعي ودعم مشروعات الأمن الغذائي وزيادة القدرة الانتاجية الزراعية ودعم المشروعات المستدامة التي تراعي خفض الانبعاثات الغازية المسببة للاحتباس الحراري (عبد الأمير والبناء، ٢٠١٩). وتوصلت دراسة وفا ومعن (٢٠٢٢) إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية عكسية بين حجم القروض الممنوحة لقطاع الزراعة من البنك وحجم التوظيف في القطاع الزراعي ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين حجم القروض الممنوحة من البنك ومساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الجهاز المصرفي بتوجيه الائتمان لتدعيم الأمن الغذائي وخدمة الأهداف القومية واصلاح منظومة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي والعمل على ضخ تمويلات إضافية في المجالات المتعلقة بالتنمية والدعم للقطاع الزراعي (نظم الطاقة الشمسية، تمويل استصلاح الأراضي، والميكنة الزراعية) لما يترتب على ذلك من التأثير الإيجابي على الناتج المحلي الزراعي.

ويمكن تعريف التمويل المصرفي الزراعي على أنه الأنشطة التمويلية التي تتم من قبل البنك الزراعي والتي يكون الهدف منها دعم القطاع الزراعي من خلال تدعيم الأمن الغذائي وخدمة الأهداف القومية واصلاح منظومة دعم مستلزمات الإنتاج الزراعي والعمل على ضخ تمويلات إضافية في المجالات المتعلقة بالتنمية والدعم للقطاع الزراعي (Park & Kim, 2020)، وقد برز التمويل المصرفي الزراعي كأحدى الوسائل الهامة التي تستخدم في توجيه الموارد المالية بالجهاز المصرفي نحو الاستثمارات الزراعية المستدامة، ويتحقق ذلك من خلال إضافة شرط جديد للمشاريع والصناعات التي يتم تمويلها من قبل الجهاز المصرفي والمتمثل في مراعاة الأداء البيئي والاجتماعي جنباً إلى جنب مع الأداء الاقتصادي واستخدام التكنولوجيا النظيفة وانتاج المنتجات الصديقة للبيئة، وبالتالي فهو نهج جديد ومستدام للتمويل المصرفي يتحقق من خلال توفير الدعم المالي منخفض التكلفة وطويل الأجل للاستثمارات منخفضة الكربون واستثمارات الطاقة النظيفة (عبدالرسول، ٢٠١٨). ويساهم التمويل المصرفي المستدام الموجهة للقطاع الزراعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال مجموعة من الخطوات من أهمها العمل على تخضير الجهاز المصرفي ودمج العوامل البيئية في محافظ الإقراض الخاصة بها، ومن خلال دمج تقييمات

المخاطر في أعمال الجهاز المصرفي، والعمل على تمويل الطاقات المتجددة والمشاريع البيئية. وقد أوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود لتثقيف العملاء وذلك لتعزيز النمو المستدام في البلاد، والعمل على تعزيز الشفافية والافصاح لفهم المخاطر بشكل صحيح (Lee, 2020).

وأشارت دراسة Rahman & Barua (2016) إلى أهمية وجود الوعي نحو مفهوم الخدمات المصرفية المستدامة لدى العاملين بالجهاز المصرفي حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن هذه الخدمات ذات عائد بطيء جداً، وأن الخدمات المصرفية المستدامة مفهوم جديد ويحتاج لمزيد من الوقت للتعرف عليه، وأن الإدارة العليا مترددة في تنفيذها ولا تركز عليها، مع عدم وجود الموظفين المتخصصين بالتنمية المستدامة بالقسم المصرفي المستدام، وهو ما توصلت إليه دراسة على (٢٠١٨) التي توصلت لعدم وجود تخطيط ائتماني وعدم وجود استراتيجيات واضحة في مجال الاستثمار الزراعي، كما توصلت إلى أن أي زيادة أو نقصان للنتائج الزراعي لا يستتبعه أي تغير في نسبة ما يوجه للقطاع الزراعي من ائتمان، ما يعني عدم توائم السياسة الائتمانية الزراعية مع التطور في الناتج الزراعي، وقد أوصت الدراسة بضرورة العمل إلى زيادة الائتمان المقدم من القطاع المصرفي للقطاع الزراعي المصري والعمل على وضع سياسة ائتمانية واضحة لمنح الائتمان الزراعي بما يترتب على ذلك تنمية القطاع الزراعي المصري.

وقد أشارت دراسة Sharma & Choubey (2021) إلى مجموعة من مبادرات الخدمات المصرفية الخضراء التي يمكن أن تقوم بها البنوك الهندية للمساهمة في إحداث النمو والتنمية الاقتصادية للبلاد، تتمثل في تطوير المنتجات الخضراء، المسؤولية الاجتماعية للشركات الخضراء، تعزيز صورة العلامة التجارية الخضراء والثقة الخضراء، ويتم تطوير المنتجات الخضراء من خلال تطوير قروض تجارية لإدارة النفايات واللوجستيات الخضراء، ومصادر الطاقة المتجددة، وصناديق الاستثمار الخضراء، وغيرها من المنتجات الخضراء، والاستثمار في إنتاج منتجات صديقة للبيئة، وتصميم المنتجات لتقليل استخدام الموارد غير المتجددة وتجنب المواد السامة خلال دورة حياة المنتج بالكامل، أما المسؤولية الاجتماعية للشركات الخضراء فيكون من خلال تغطية الآثار البيئية البيئية لعمليات الشركة وتقليل الممارسات التي تؤثر سلباً على تمتع الاجيال القادمة بموارد الدولة، ويكون تعزيز صورة العلامة التجارية الخضراء بتمويل التسويق الأخضر الذي يؤثر بشكل إيجابي على الشركات للحصول على مزايا تنافسية وتعزيز صورتها وقيمة منتجاتها والبحث عن فرص مبتكرة في السوق وزيادة قيمة المنتج.

في حين أوضحت دراسات (Miah et al., 2021; Gupta, 2021؛ سلام، ٢٠٢٠) إلى مجموعة من الحلول المالية المبتكرة يتم من خلالها مراعاة الاعتبارات البيئية والتي يمكن أن تقوم بها البنوك تتمثل في تقديم قروض للشركات والأفراد الذين يقومون بالمشاريع الصديقة للبيئة التي تستخدم الطاقة الشمسية ومعدات الرياح والسيارات الموفرة للبيئة، ومشروعات تطوير الموارد المائية، كما يمكن للبنوك تقديم قروض خضراء للعملاء الذين يرغبون في الاستثمار في مشاريع صديقة للبيئة. دعم مشروعات الأمن الغذائي من خلال زيادة القدرة الانتاجية الزراعية، وينعكس أثر ذلك على (البنوك والصناعات والاقتصاد) من خلال تخضير الصناعات وتحسين جودة أصول البنك في المستقبل

كما ركزت دراسة رفاعي وآخرون (٢٠٢٣) على دور التمويل المصرفي على تحسين ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء بالتطبيق على قطاع الصناعات الغذائية، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التمويل المصرفي (الاستثماري، المستدام) وتحسين ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك بدعم مبادرات التمويل المصرفي المستدام لقطاع الصناعات الغذائية ووجود ضوابط وقواعد منظمة للعملية الائتمانية وتحديد واضح وسليم لمنح هذا النوع من التسهيل، والعمل على تدريب العاملين بالبنوك لضمان توافر المهارات والخبرات الفنية في المجالات البيئية، ووجود خطط دعائية وتسويقية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية لزيادة الوعي والفهم للمنتجات والخدمات المصرفية المستدامة. وتناولت دراسة (Gulzar et al., 2024) دراسة تأثير الممارسات المصرفية الخضراء على الأداء البيئي للبنوك العاملة بالهند من خلال توزيع استمارة استقصاء شملت ٥٠٠ موظف، وأكدت الدراسة على الدور الهام للخدمات المصرفية الخضراء في تعزيز الاستدامة البيئية، حيث كانت أهم النتائج هي وجود تأثير ايجابي للتمويل الأخضر الذي تقدمه البنوك على أدائها البيئي، في حين أن الجوانب المتعلقة بالموظفين والسياسات والعملاء لم تؤثر بشكل كبير على الأداء البيئي.

وأهتمت دراسة الدق (٢٠٢٤) بدراسة دور الجهاز المصرفي في تعزيز الحلول المستدامة للقطاع الزراعي المصري وذلك من خلال قائمة استبيان تم توزيعها على عينة من العاملين بالبنك الزراعي المصري وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية، وقد بلغ عدد الاستثمارات الموزعة ١٠٥ مفردة، وقد تم اختبار الفروض باستخدام تحليل الانحدار البسيط، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي كمنهج للدراسة والذي يعتمد على أسلوبيين هما: الدراسة المكتبية والدراسة

الميدانية. ومن خلال الدراسة الميدانية توصل الباحث إلى العديد من النتائج من أهمها: يتمتع أفراد عينة الدراسة بالوعي والإدراك الكافي لدور الجهاز المصرفي في مواجهة التحديات وتعزيز الحلول المستدامة للقطاع الزراعي المصري، وقبول الفرض الأول للدراسة الذي ينص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الجهاز المصرفي ومواجهة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي المصري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وقبول الفرض الثاني للدراسة الذي ينص على أنه: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الجهاز المصرفي وتعزيز الحلول المستدامة للقطاع الزراعي المصري من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وبناءً على نتائج الدراسة تم تقديم عدد من التوصيات منها: ضرورة قيام الجهاز المصرفي ببذل المزيد من الجهود والخطوات الداعمة لدعم أهداف التنمية المستدامة من خلال إنشاء إدارة متخصصة بالتمويل المصرفي المستدام ضمن الهيكل التنظيمي له (الإدارة العامة للتمويل المستدام) ولتكون نقطة الإنطلاق بعد ذلك نحو إنشاء بنك متخصص في الاستدامة موجه لتقديم خدماته لكافة القطاعات الاقتصادية.

ومن خلال ما سبق يستنتج الباحث:

- وجود أهمية كبيرة للجهاز المصرفي لحل المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي وتعزيز الأهداف نحو التنمية المستدامة، ويتحقق ذلك بتركيز الجهاز المصرفي المصري على توجيه التمويل للقطاع الزراعي. بما يساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الهامة، وسد الفجوة الغذائية الكبيرة من خلال تكثيف الجهود وإعادة ترتيب الاجراءات والخطط لتحقيق الاكتفاء الذاتي .
- تمثلت الفجوة البحثية في عدم تناول الدراسات السابقة لدور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية، حيث تناولت أغلب هذه الدراسات دور البنوك بصفة عامة في تمويل القطاع الزراعي (وفا، معن، ٢٠٢٢؛ على، ٢٠١٨)، أو دور البنوك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو تعزيز الممارسات الخضراء (رفاعي وآخرون، ٢٠٢٣؛ Lee, 2018)، في حين تناقش الدراسة الحالية دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك بهدف استخلاص مجموعة من النتائج التي يمكن الاعتماد عليها مستقبلاً في تحفيز وتطوير القطاع الزراعي بما يساعد على زيادة الناتج المحلي الإجمالي وسد الفجوة الغذائية التي تواجهها مصر .

مشكلة الدراسة

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم الركائز التي تقوم عليها رؤية مصر ٢٠٣٠ وتنبؤ الرؤية الاستراتيجية لهذا المحور في أن يكون الاقتصاد المصري بمثابة اقتصاد سوق منضبط ويتميز باستقرار أوضاع الاقتصاد الكلي وقادر على تحقيق نمو اقتصادي مستدام ويتميز بالتنافسية والتنوع ويكون لاعباً فاعلاً في الاقتصاد العالمي ويكون قادراً على التكيف مع المتغيرات العالمية ويعمل على تعظيم القيمة المضافة وتوفير فرص عمل لائقة ومنتجة، ويصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى مصاف الدول ذات الدخل المرتفع. إلا أن تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر يواجه بعض التحديات والمعلنة من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وذلك كما يلي:

- المعاناة من الفقر المادي المتمثل في عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية للفرد/ الأسرة. وتتمثل الإحتياجات الأساسية في الطعام والسكن والملابس وخدمات التعليم والصحة والمواصلات، وتشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ٤٨% من سكان ريف الوجهة القبلي عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ لا يستطيعون الوفاء بإحتياجاتهم الأساسية من الغذاء وغير الغذاء، ولا يزال ثلثي الفقراء يسكنون الريف، ويسكن ٤٣% من إجمالي الفقراء في ريف الوجهة القبلي بينما يعيش ٢٦% فقط من السكان، ويلاحظ كذلك أن مؤشرات الفقر تتناقص كلما ارتفع مستوى التعليم، وأن أكثر من ثلث الفقراء أميين ولم تحصل الغالبية العظمى من الفقراء (٧٠%) سوى على التعليم الابتدائي على الأكثر، وعلى النقيض ٤% من الفقراء حاصلون على التعليم الجامعي فأكثر .
- وفيما يتعلق بالدين العام الداخلي فقد تلاحظ زيادة الدين المحلي حيث بلغ في عام ٢٠١٧ نسبة ٧٣.٩% ليصل إلى ٩٦.٨% من الناتج المحلي وذلك بالتزام بقيام البنك المركزي المصري لطرح أدون وسندات الخزنة وأدوات الدين الحكومية نيابة عن وزارة المالية لتمويل عجز الموازنة العامة. وفيما يتعلق بالدين العام الخارجي فقد تلاحظ أيضاً زيادته حيث بلغ في عام ٢٠١٢/٢٠١١ نسبة ١٣.٥% ليصل إلى ١٦.٦% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك لزيادة صافي المستخدم من القروض والتسهيلات وانخفاض أسعار صرف العملات المقترض بها أمام الدولار الأمريكي.

وقد انعكس التدهور المشار إليه في أغلب مؤشرات الاقتصاد المصري بالتأثير بالسلب على حجم وهيكل الموارد التمويلية المتاحة لتحقيق الأهداف الانمائية، تلك التي اشتملت عليها خطط التنمية المستدامة لمصر (اسماعيل وعبدالخالق، ٢٠١٨). ومن خلال العرض السابق يتضح وجود تأخير وتدهور في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، مما يستلزم البحث والدراسة في الطرق التي تساعد على حل مشكلاتها.

وبالنظر إلى الدراسات السابقة التي تناولت دور البنوك أو الجهاز المصرفي (الدق، ٢٠٢٤؛ عبدالأمير والبناء، ٢٠١٩؛ Gupta, 2021؛ Miah et al., 2021؛ سلام، ٢٠٢٠؛ وفا ومعن، ٢٠٢٢؛ Park & Kim, 2020؛ عبدالرسول، ٢٠١٨؛ Lee, 2020؛ Sharma & Choubey، 2021؛ على، ٢٠١٨؛ Rahman & Barua, 2016) يتبين للباحث عدم وجود أي دراسات تناولت دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن ثم يمكن القول بأن الدراسة الحالية تسعى لسد تلك الفجوة، وإتاحة تلك المعرفة. ولتضيف حلقة جديدة من حلقات البحث تواصلًا مع الجهود البحثية التي تتناول هذا المجال الحيوي المهم من مجالات الاقتصاد من خلال محاولة الإجابة على التساؤل الرئيس التالي:

- ما هو دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

ويقسم السؤال الرئيس السابق للأسئلة الفرعية التالية:

- هل هناك الوعي والإدراك الكافي لدور البنك الزراعي لدى أفراد عينة الدراسة؟
- هل هناك الوعي والإدراك الكافي لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر لدى أفراد عينة الدراسة؟
- ما هو تأثير البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الهدف الرئيس التالي:

- تحديد دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ويقسم الهدف الرئيس السابق للأهداف الفرعية التالية:

- قياس الوعي والإدراك الكافي لدور البنك الزراعي المصري لدى أفراد عينة الدراسة.
- قياس الوعي والإدراك الكافي لتحقيق التنمية الاقتصادية لدى أفراد عينة الدراسة.

- قياس تأثير البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المشكلة التي تتناولها الدراسة والتي تتمثل في دراسة دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ، ومن ثم تستمد الدراسة أهميتها العلمية والعملية مما يلي:

- **الأهمية العلمية للدراسة** تتناول الدراسة متغيراً من المتغيرات الهامة في مجال الاقتصاد وهو التنمية الاقتصادية، لذا استوجب الأمر ضرورة القيام بدراسة علاقته بمتغيرات أخرى (البنك الزراعي المصري). ولم يسبق القيام بدراسة دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية في البيئة المصرية - في ضوء علم الباحث.

- **الأهمية العملية للدراسة** من المتوقع أن تقدم الدراسة الحالية لمؤخذ القرار في البنك الزراعي المصري والقطاع الزراعي نتائج عملية وواقعية حول دور البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يساعد على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز دوره في مواجهة التحديات التي تواجه القطاع الزراعي.

فرض الدراسة

الفرض الأول: من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين البنك الزراعي المصري وتحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

تصميم الدراسة

منهج الدراسة

تقوم هذه الدراسة علي المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهدافها من خلال جمع وتوصيف وتحليل دقيق لدور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية، ويعتمد هذا المنهج على أسلوبين هما:

- **الدراسة المكتبية:** بغرض الحصول على البيانات الثانوية من أجل تكوين الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، وذلك فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة والعلاقة فيما بينهما، وكذلك لتدعيم النتائج التي تتوصل إليها الدراسة الميدانية، ومن بين مصادر

الحصول على البيانات الثانوية اللازمة للدراسة: البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة، الرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة، شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت).

- **الدراسة الميدانية:** حيث تم الاعتماد على استقصاء آراء عينة من العاملين بالبنك الزراعي المصري، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية للحصول على البيانات الأولية اللازمة لمعرفة دور البنك الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، وسيتم استيفاء هذه القوائم من خلال المقابلة الشخصية.

مجتمع وعينة الدراسة

تتحقق قيمة البحث العلمي وتكتمل أهداف الدراسة من خلال ربط الإطار النظري بالممارسة العملية، وذلك من خلال التأكد من صحة ما توصل إليه الباحث في الإطار النظري للدراسة، بالإضافة لإختبار فرض الدراسة، ولتحقيق ذلك قام الباحث بإجراء الدراسة الميدانية من خلال تصميم قائمة استقصاء لاستطلاع آراء عينة من العاملين بالبنك الزراعي المصري، وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية وتحليل آرائهم بغرض التوصل إلى مدى صحة فرض الدراسة، ويتناول الباحث في هذه الجزئية منهجية الدراسة التي تناولها والتي تتضمن مجتمع وعينة الدراسة ومتغيرات الدراسة والاختبارات الإحصائية وذلك على النحو التالي:

١/٨ - مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بالبنك الزراعي المصري وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية، وقد تم استخدام عينة الدراسة بإستخدام المعادلة التالية:

$$N = PQ (Z)^2 / E^2$$

N: حجم العينة

P: نسبة المجتمع المراد دراسته

Q: النسبة المكملة

Z: حدود الخطأ المعياري وهي ١.٩٦ عند درجة ثقة ٩٥% & ١.٥٨ عند درجة ثقة ٩٩%

E: خطأ المعاينة سواء عند ٠.٠٥ أو ٠.٠١

وعند افتراض نسبة المجتمع المتاح ٣٠% والنسبة المكملة ٧٠% والدرجة المعيارية ١.٩٦، وخطأ المعاينة ٠.٠٥ فإن حجم العينة يكون ٣٢٣ مفردة، وقد قام الباحث بزيادة حجم العينة إلى

٤٠٠ مفردة لتسهيل إجراء العمليات الحسابية ولمواجهة حالات الرفض وزيادة الثقة في النتائج، وتم إعداد قائمة استقصاء وتم توزيعها واختيار العينة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة وحصل على ردود بلغت ٣٣٨ استمارة.

وقد افترض الباحث أن هناك ثلاثة من المتغيرات الشخصية والتنظيمية هي الأكثر تأثراً بمتغيرات الدراسة الحالية لدى أفراد عينة الدراسة، ويعرض الجدول رقم (٣) توزيع مفردات عينة الدراسة من العاملين بالبنك الزراعي المصري وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية، وذلك طبقاً للمتغيرات الشخصية والتنظيمية المتمثلة في: (العمر، المؤهل العلمي، المنصب الوظيفي)، ويمكن إيضاح أن عدد المفردات الصحيحة للمستجيبين التي شملتها الدراسة هي ٣٣٨ مفردة.

جدول رقم (٣) توصيف عينة الدراسة

خصائص العينة	التكرارات	النسبة %
السن	أقل من ٣٠ سنة	٦٩
	من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة	١١٨
	من ٤٠ سنة إلى أقل من ٥٠ سنة	٦٣
	من ٥٠ سنة فأكثر	٨٨
الخبرة	أقل من ٥ سنوات	١١١
	من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	١٠٢
	من ١٠ سنوات فأكثر	١٢٥
المؤهل العلمي	تعليم متوسط	٦٦
	تعليم جامعي	١٥٤
	تعليم فوق الجامعي	١١٨

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

ويتضح من الجدول رقم (٣) أن حوالي ٣٥% من حجم العينة تقع في الفئة العمرية من ٣٠ سنة إلى أقل من ٤٠ سنة، وأن ٣٧% من حجم العينة خبراتهم الوظيفية من ١٠ سنوات فأكثر، وأن ٤٥.٥% من مفردات العينة حاصلون على تعليم جامعي في مقابل ٣٥% حاصلون على تعليم فوق الجامعي و ١٩.٥% حاصلون على تعليم متوسط، وتقدم هذه النتائج صورة لخصائص العينة التي تم الحصول منها على البيانات الأولية حول متغيرات الدراسة.

أداة الدراسة

بعد مراجعة الدراسات السابقة، والأدبيات التي تناولت دور البنك الزراعي، والتنمية الاقتصادية في مصر، قام الباحث بتصميم قائمة الاستقصاء باعتبارها أداة القياس الرئيسية والمعمل عليها في

الدراسة الحالية لجمع البيانات، وقد تم تصميمها لتغطي متغيرات الدراسة : البنك الزراعي المصري المتغير المستقل، التنمية الاقتصادية المتغير التابع. وتتكون قائمة الاستقصاء من محورين حيث تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي بغرض تحديد آراء واتجاهات المستقصي منهم نحو مدى الموافقة على استفسارات الاستثمار وذلك على النحو التالي:

- المحور الأول: يتعلق بقياس دور البنك الزراعي المصري لدى أفراد عينة الدراسة.
- المحور الثاني: يتعلق بقياس التنمية الاقتصادية لدى أفراد عينة الدراسة.

جدول رقم (٤) العبارات المستخدمة في قياس متغيرات الدراسة

م	العبارات
المحور الأول: دور البنك الزراعي المصري	
1	تعتبر الزراعة المصرية مصدر هام لتوفير النقد الأجنبي من خلال الصادرات الزراعية.
2	يعمل البنك الزراعي المصري على مقابلة الاحتياجات الائتمانية للقطاع الزراعي المصري.
3	يهتم البنك الزراعي المصري بنقل الأساليب التكنولوجية الحديثة والمناسبة لتحديث طرق الري والزراعة.
4	يسعى البنك للبحث عن الفرص المتاحة لزيادة الاستثمارات المقدمة للقطاع الزراعي.
٥	يهتم البنك بتنويع التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الزراعي.
6	يهتم البنك بتمويل الزراعات التي تحقق الاكتفاء الذاتي وتقلل الفجوة الغذائية في مصر .
7	يتم استخدام مبلغ التسهيل الممنوح من البنك في الغرض المخصص من أجله.
8	يمول البنك قروض الثروة الداجنة والسومية وقروض الصندوق الاجتماعي والتمويل الإسلامي.
٩	يقدم البنك التمويل المشترك لمشاريع القطاع الزراعي بالتعاون مع المؤسسات الدولية.
١٠	يهتم البنك بتمويل الوسائل الجديدة التي تحافظ على البيئة وتخفف أعباءات الاحتباس الحراري.
المحور الثاني: تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر .	
11	تعمل التنمية على رفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية.
12	تعمل التنمية على إحداث تغيير شامل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والأخلاقية لأفراد المجتمع.
13	تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في نظام التعليم وتغيير السلوكيات لأفراد المجتمع.
14	تتحقق التنمية من خلال الدمج بين النظريات الاقتصادية بما يعمل على إقامة بنية أساسية وزيادة التدفقات للأموال وتنمية القطاع الزراعي.
15	يتم توفير ضمانات الاستثمار العادل لكافة المستثمرين المحليين والأجانب.
16	تهتم التنمية المستدامة بجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات الحكومية والأهلية في علاقاتها المتبادلة.
17	تعمل التنمية المستدامة على تنمية وعي أفراد المجتمع بالمشكلات البيئية.
18	تعمل التنمية المستدامة على تعظيم الرفاهية للمجتمع والقضاء على الفقر .
١٩	توفر التنمية المستدامة فرص العمل اللائقة والمنتجة وذلك بخفض معدل البطالة ومضاعفة المعدلات الانتاجية.
٢٠	تحقق التنمية المستدامة الرفاهية المجتمعية من خلال أنماط المعيشة وتبادل الثقافات بين الشعوب.

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على الدراسات السابقة.

ويبين الجدول رقم (٥) نتائج معامل الثبات الداخلي (Cronbach's Alpha) لمتغيرات الدراسة، وكذلك نتائج التقسيم الداخلي (Split -Half) لنتائج الاتساق بين العبارات المكونة لهذه المتغيرات، كما يلي:

جدول رقم (٥)

نتائج تحليل مصداقية أداة الدراسة لمتغيرات الدراسة باستخدام معامل كرونباخ ألفا والتجزئة النصفية

المتغيرات	عدد العبارات	معامل الثبات (Cronbach's Alpha)	التجزئة النصفية (Split -Half)
البنك الزراعي المصري	١٠	٠.٩٤٢	٠.٨٦٤
التتمة الاقتصادية	١٠	٠.٩٤٩	٠.٩٠٢

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

من الجدول رقم (٥) يتبين ما يلي:

- أكدت قيم معامل ألفا كرونباخ على اعتمادية هذه المتغيرات بشكل كبير حيث تراوحت قيم معامل الثبات بين (٠.٩٤٢ : ٠.٩٤٩)، مما يعكس درجة عالية من ثبات الأداة المستخدمة في التعبير عن متغيرات الدراسة.
- صلاحية العناصر الخاصة بمتغيرات الدراسة حيث أكدت على ذلك قيم معاملات الارتباط للتجزئة النصفية والتي تراوحت بين (٠.٨٦٤ : ٠.٩٠٢)، مما يدل على ارتباط قوي بين متغيرات الدراسة، واتساق داخلي للإجابة على أسئلة هذا المتغيرات، وهذا ينعكس بشكل كبير على درجة مصداقية هذه المتغيرات.

ترميز البيانات

تم اختيار مقياس ليكرت Likert الخماسي، والسبب في ذلك أنه يعتبر من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث كان المطلوب من عينة الدراسة الإشارة إلى مدى موافقتهم على كل عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء، وقد ترجمت الاستجابات على النحو التالي: (أوافق بشدة ٥، أوافق ٤، أوافق إلى حد ما ٣، لا أوافق ٢، لا أوافق بشدة ١) .

أساليب المعالجة الإحصائية المستخدمة

قام الباحث باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS V.25، في تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق قوائم الاستقصاء ومن أهم الأساليب المستخدمة في التحليل الإحصائي:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لتحديد مدى التشنت في إجابات مفردات العينة فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة وفروضها.
- تحليل الانحدار البسيط لتفسير مقدار التباين الذي يحدثه المتغير المستقل في قيم المتغير التابع.

الدراسة الميدانية

التحليل الوصفي لمحاور الدراسة

قام الباحث بإجراء التحليل الوصفي لمحاور الدراسة، وذلك بهدف الوقوف على شكل وطبيعة البيانات والتعرف على قيمة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لها، وذلك كما يلي:

الإحصاءات الوصفية للمحور الأول (البنك الزراعي المصري)

جدول (٦) الإحصاءات الوصفية للمحور الأول (البنك الزراعي المصري)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب	الدالة
١	تعتبر الزراعة المصرية مصدر هام لتوفير النقد الأجنبي من خلال الصادرات الزراعية.	4.13	1.146	53.303	١	0.00
٢	يعمل البنك الزراعي المصري على مقابلة الاحتياجات الإنتمانية للقطاع الزراعي المصري.	3.94	1.148	54.795	٣	0.00
٣	يسعى البنك للبحث عن الفرص المتاحة لزيادة الاستثمارات المقدمة للقطاع الزراعي.	3.99	1.161	56.902	٢	0.00
٤	يهتم البنك الزراعي المصري بنقل الأساليب التكنولوجية الحديثة والمناسبة لتحديث طرق الري والزراعة.	3.72	1.14	53.613	10	0.00
٥	يهتم البنك بتنوع التسهيلات الإنتمانية المقدمة للقطاع الزراعي.	3.74	1.146	53.303	9	0.00
٦	يهتم البنك بتمويل الزراعات التي تحقق الاكتفاء الذاتي وتقلل الفجوة الغذائية في مصر.	3.76	1.152	52.82	8	0.00
٧	يتم استخدام مبلغ التسهيل الممنوح من البنك في الغرض المخصص من أجله.	3.86	1.14	53.613	6	0.00
٨	يمول البنك قروض الثروة الداجنة والسومية وقروض الصندوق الاجتماعي والتمويل الإسلامي.	3.87	1.14	53.613	5	0.00
٩	يقدم البنك التمويل المشترك لمشاريع القطاع الزراعي بالتعاون مع المؤسسات الدولية.	3.78	1.079	56.371	7	0.00
١٠	يهتم البنك بتمويل الوسائل الجديدة التي تحافظ على البيئة وتخفف أبعاثات الاحتباس الحراري.	3.88	1.123	54.43	4	0.00
المتوسط العام للمحور الأول		3.87	0.67			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

تؤكد النتائج بالجدول رقم (٦) على أن اتجاهات عينة الدراسة المستقصي منهم نحو الموافقة على وجود وعي وإدراك حول دور البنك الزراعي المصري، حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (3.87) بإنحراف معياري يساوي (0.67) وهذا يشير إلي وجود اتفاق بين آراء أفراد العينة على اتجاههم الإيجابي نحو مدى أهمية المحور الأول. مما يشير إلى وجود اتفاق كبير حول دور البنك الزراعي المصري والتي يأتي في مقدمتها: تعتبر الزراعة المصرية مصدر هام لتوفير النقد الأجنبي من خلال الصادرات الزراعية. بنسبة موافقة بلغت 4.13، ثم يلي ذلك: يسعى البنك للبحث عن الفرص المتاحة لزيادة الاستثمارات المقدمة للقطاع الزراعي. بنسبة موافقة بلغت 3.99، وفي المرتبة الأخيرة : يهتم البنك الزراعي المصري بنقل الأساليب التكنولوجية الحديثة والمناسبة لتحديث طرق الري والزراعة. بنسبة موافقة بلغت ٣.٧٢ .

الإحصاءات الوصفية للمحور الثاني (التنمية الاقتصادية في مصر)

جدول (٧) الإحصاءات الوصفية للمحور الثاني (التنمية الاقتصادية في مصر)

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T	الترتيب	الدالة
١	تعمل التنمية على رفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقت البشرية.	4.11	1.32	49.72	3	0.00
٢	تعمل التنمية على إحداث تغيير شامل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاخلاقية لأفراد المجتمع.	4.16	1.107	60.09	1	0.00
٣	تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في نظام التعليم وتغيير السلوكيات لأفراد المجتمع.	3.92	1.261	51.89	6	0.00
٤	تتحقق التنمية من خلال الدمج بين النظريات الاقتصادية بما يعمل على إقامة بنية أساسية وزيادة التثقات للأموال وتنمية القطاع الزراعي.	3.96	1.262	50.31	5	0.00
٥	يتم توفير ضمانات الاستثمار العادل لكافة المستثمرين المحليين والاجانب.	3.77	1.191	50.819	7	0.00
٦	تهتم التنمية المستدامة بجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات الحكومية والأهلية في علاقاتها المتبادلة.	3.97	0.97	64.39	4	0.00
٧	تعمل التنمية المستدامة على تنمية وعي أفراد المجتمع بالمشكلات البيئية.	3.72	1.178	52.245	10	0.00
٨	تعمل التنمية المستدامة على تعظيم الرفاهية للمجتمع والقضاء على الفقر.	4.12	1.047	61.74	2	0.00
٩	توفر التنمية المستدامة فرص العمل اللائقة والمنتجة وذلك بخفض معدل البطالة ومضاعفة المعادلات الانتاجية.	3.70	1.177	52.243	9	0.00
١٠	يتم توفير ضمانات الاستثمار العادل لكافة المستثمرين المحليين والاجانب	3.72	1.178	52.245	8	0.00
المتوسط العام للمحور الثاني		3.91	0.65			

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

تؤكد النتائج بالجدول رقم (٧) على أن اتجاهات عينة الدراسة المستقصي منهم نحو الموافقة على التنمية الاقتصادية في مصر من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة حيث بلغ المتوسط الحسابي الإجمالي (٣.٩١) بإنحراف معياري يساوي (٠.٦٥) وهذا يشير إلى وجود اتفاق بين آراء أفراد العينة على اتجاههم الإيجابي نحو مدى أهمية المحور الثاني. مما يشير إلى وجود اتفاق كبير حول التنمية الاقتصادية في مصر والتي يأتي في مقدمتها: تعمل التنمية على إحداث تغيير شامل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاخلاقية لأفراد المجتمع. بنسبة موافقة بلغت ٤.١٦، ثم يلي ذلك: تعمل التنمية المستدامة على تعظيم الرفاهية للمجتمع والقضاء على الفقر بنسبة موافقة بلغت ٤.١٢، وفي المرتبة الأخيرة يتم توفير ضمانات الاستثمار العادل لكافة المستثمرين المحليين والاجانب بنسبة موافقة بلغت ٣.٧٢.

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

من أجل ضمان ملائمة البيانات للدراسة، فقد تم إجراء التوزيع الطبيعي كولموجروف-سميرنوف (Sample K-S-I) لجودة التوفيق من أجل التحقق من افتراض التوزيع الطبيعي Normal Distribution للبيانات، حيث تم الاستناد إلى حساب القيمة للعناصر المكونة للمقياس، كما يلي:

جدول رقم (٨)

نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات للتأكد من مدى صلاحية نموذج الدراسة لإختبار الفروض

م	المتغيرات	اختبار كولموجروف سميرنوف	مستوى المعنوية
٢	البنك الزراعي المصري	4.991	0.281
٣	التنمية الاقتصادية	4.616	0.091

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي للبيانات.

وبوضح الجدول رقم (٨) أن قيمة معامل اختبار التوزيع الطبيعي كولموجروف - سميرنوف (Sample K-S-I) لجميع المتغيرات المستخدمة في قياس دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية، كانت أكبر من مستوى المعنوية (0.05). ولذلك يمكن القول بأنه لا توجد مشكلة حقيقية تتعلق بالتوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة.

اختبار فرض الدراسة

ينص فرض الدراسة على أنه " من المتوقع وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين البنك الزراعي المصري وتحقيق التنمية الاقتصادية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ".

وقد تطلب اختبار هذا الفرض، استخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط، ويوضح الجدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار:

جدول رقم (٩)

دراسة الانحدار الخطي لأثر البنك الزراعي المصري على تحقيق التنمية الاقتصادية

اختبار ت		اختبار ف			معامل التحديد	معامل الارتباط	القيمة المقدرة	
مستوى المعنوية	T. قيمة	نوع العلاقة	مستوى المعنوية	قيمة F.	R ²	R	المتغير	الثابت
.000	35.773	طردية	.000	1178.320	.744	.878 ^a	.869	.586
a. Dependent Variable: التنمية الاقتصادية								
b. Predictors: (Constant), البنك الزراعي المصري								

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي للبيانات. $P < .001^{***}$

يتضح من الجدول رقم (٩) ما يلي:

- تبين أن هناك علاقة طردية وجوهرية إحصائياً بين البنك الزراعي المصري وتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط $R = 0.878$
- كما تبين أن حوالي 74.4% من التغير في التنمية الاقتصادية يرجع إلى التغير في البنك الزراعي المصري، وأن حوالي 25.6% ترجع إلى عوامل أخرى لم تدخل في القياس. ويمكن تقدير معادلة الانحدار كما يلي:

$$\text{التنمية الاقتصادية} = 0.586 + 0.869(\text{البنك الزراعي المصري})$$

- كما تبين من نتائج الجدول السابق أن قيمة اختبار "ف" (F) المحسوبة تساوي (1178.320)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى المعنوية (0.001)، وتشير إلى جودة نموذج العلاقة، وصحة الاعتماد عليه بدون أخطاء. ومن نموذج الانحدار السابق يتضح أنه يمكن تطبيق نموذج العلاقة السابق للتنبؤ بالتنمية الاقتصادية من خلال البنك الزراعي المصري.

نتائج الدراسة:

يخلص الباحث في ضوء ما توصلت إليه الدراسة النظرية والميدانية إلى مجموعة من النتائج وذلك على النحو التالي:

- وجود بعض التحديات التي تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر كالمعاناة من الفقر المادي المتمثل في عدم القدرة على توفير الحد الأدنى من الإحتياجات الأساسية للفرد/الأسرة. وزيادة الدين المحلي والدين العام الخارجي.

- أ. ضعف حجم التمويل المقدم للقطاع الزراعي ، حيث بلغت متوسط هذه النسبة ١.٦٣% من اجمالي التمويل بالجهاز المصرفي خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢١. مما يعنى تركيز الجهاز المصرفي المصري على توجيه التمويل على قطاعات أخرى غير القطاع الزراعي.
- ب. ضعف متوسط الأكتفاء الذاتي لبعض السلع الغذائية خلال الفترة من ٢٠١٥-٢٠٢٠ ما يعني عدم تحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه السلع الغذائية الهامة، ووجود فجوة غذائية كبيرة مما يفرض على الدولة تكثيف الجهود وإعادة ترتيب اجراءاتها وخططها لتحقيق الاكتفاء الذاتي لهذه السلع الغذائية الهامة.
- ج. ضرورة قيام الجهاز المصرفي بصفة عامة، والبنك الزراعي المصري بصفة خاصة بالعمل على تلبية المتطلبات الائتمانية لمختلف المشروعات الاستثمارية والزراعية المتعلقة بالقطاع الزراعي، وإعادة رسم السياسات ووضع خطة قومية تجعل القطاع الزراعي جذاباً للمزارعين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الآليات التكنولوجية المستخدمة في الزراعة من خلال الأساليب الجديدة والمبتكرة للزراعة.
- د. يمتلك الجهاز المصرفي بصفة عامة والبنك الزراعي المصري بصفة خاصة القدرة على حل القضايا والاهتمامات البيئية الملحة وتعزيز الأهداف نحو تحقيق التنمية المستدامة، من خلال دعم مبادرات التمويل المصرفي للقطاع الزراعي ، ووجود خطط دعائية وتسويقية من خلال وسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية لزيادة الوعي والفهم للمنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها البنك الزراعي المصري.
- هـ. وجود وعي وإدراك كافي بين عينة الدراسة حول كلاً من: دور البنك الزراعي المصري، وتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر .
- و. وجود اتفاق بين آراء عينة الدراسة حول وجود أثر للبنك الزراعي المصري على تحقيق التنمية الاقتصادية (قبول فرض الدراسة).

توصيات الدراسة:

- بناءً على النتائج السابقة يقترح الباحث التوصيات التالية:
- ب. العمل على وجود دور فعال للجهاز المصرفي بصفة عامة والبنك الزراعي المصري بصفة خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر .
- ج. ضرورة العمل على عقد شراكات وتعاون بين الجهاز المصرفي ووزارة الزراعة والمراكز البحثية التابعة لها للعمل على تحقيق التنمية للقطاع الزراعي بما يحقق التنمية الزراعية المستدامة.
- د. ضرورة قيام الدولة بإطلاق مبادرة للتمويل المصرفي الموجهة للقطاع الزراعي وإعطاء الأولوية لتمويل القطاع الزراعي المصري، وذلك من خلال تعزيز اعتماد التقنيات

- والتكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة وتكون موجهة لجميع المزارعين والجمعيات الزراعية والشركات الزراعية، بما يعزز عملية التنمية الاقتصادية بالبلاد.
- هـ. ضرورة تفعيل كافة الجهود والإمكانات بشكل أكبر والعمل على توحيدها سواء من الدولة أو الجهاز المصرفي أو المراكز البحثية لتعزيز الدراسات التي تتناول كيفية تعزيز دور الجهاز المصرفي بما يساعد عملية ترشيد القرارات الاستراتيجية لأصحاب المصلحة (الدولة، الجهاز المصرفي...).
- و. ضرورة قيام الجهاز المصرفي بالعمل على توفير التمويل اللازم للمشروعات الزراعية المستخدمة للتكنولوجيا النظيفة ووجود سياسة ائتمانية وتخطيط ائتماني والعمل على توفير التدريب اللازم لموظفيه للتعريف والتوعية بالممارسات البيئية المستدامة للتخفيف من حدة الآثار البيئية.
- ز. ضرورة قيام الجهات المسؤولة عن القطاع الزراعي بتعليم وتوعية المزارعين بأهمية القطاع الزراعي لتحقيق التنمية الاقتصادية ونظم الزراعة المستدامة.

حدود الدراسة:

- على الرغم من النتائج التي تحققت من هذه الدراسة إلا أن هناك بعض المحددات والقيود التي يجب أخذها في الحسبان، أولها اقتصر الدراسة الميدانية على العاملين بالبنك الزراعي المصري والاكاديميين بالجامعات المصرية، وكان من الأفضل إجراء دراسة تطبيقية على العاملين بالجهاز المصرفي المصري، لذلك يوصي الباحث بأخذ بنوك أخرى في الدراسات المستقبلية.
- تم إجراء الدراسة على البنك الزراعي المصري فقط، لذا يقترح الباحث بإجراء دراسات أخرى على بنوك أخرى غير البنك الزراعي.

مراجع الدراسة:

المراجع العربية:

- اسماعيل، اسماعيل حسين، وعبدالخالق، عبير محمد علي (٢٠١٨) تحليل آليات تمويل التنمية المستدامة في مصر في ضوء استراتيجية التنمية ٢٠٣٠، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، ٣ (٥): ٢٨-٧.
- داود، ياسر ابراهيم محمد. (٢٠١٦). الدور المؤسسي لبنك التنمية والائتمان الزراعي في دعم المشروعات الصغيرة في إطار برنامج تمويل المناطق الريفية بمصر ٢٠١٥-٢٠٢٠. مجلة مصر المعاصرة، ١٠٧ (٥٢٢): ١٨٩-٢٤٠.
- الدق، وليد محمود محمد أحمد. (٢٠٢٤). دور الجهاز المصرفي في تعزيز الحلول المستدامة للقطاع الزراعي المصري: دراسة ميدانية، المجلة العربية للإدارة، ٤٤ (٦)، ١٨-١.
- ربيع، محمد حسن أحمد وعليوة، أميرة محمد عبدالله. (٢٠١٩). دراسة تحليلية لدور البنك الزراعي المصري في دعم الانتاج الزراعي وقطاع الثروة الحيوانية (دراسة ميدانية بمحافظة الدقهلية). مجلة الزقازيق للبحوث الزراعية مجلة الاقتصاد الزراعي والتنمية الزراعية الجمعية العلمية للعلوم الزراعية جامعة قناة السويس الاسماعيلية، ٥ (١): ٩١-١٠٦.
- رفاعي، ممدوح عبدالعزيز محمد، البطاوي، أسامة ابراهيم، صبره، ممدوح عبدالحفيظ، والدق، وليد محمود محمد أحمد (٢٠٢٢). أثر التمويل المصرفي على تحسين ممارسات إدارة سلسلة التوريد الخضراء: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الغذائية (رسالة دكتوراة غير منشورة)، جامعة عين شمس.
- سلام، اسامة محمد محمد (٢٠٢٠). قياس توجهات المصارف الحكومية المصرية نحو تطبيق أنشطة الصيرفة الخضراء. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، ١١ (٤)، ٣٩-٦٦.
- الششتاوي، محمد سعيد أمين ووالي، نجلاء محمد محمد (٢٠١٦). الاثار الاقتصادية للتمويل الزراعي على الفجوة القمحية في مصر. مجلة حوليات العلوم الزراعية بمشتر، ٥٤ (٣): ٧٢٥-٧٣٦.
- عبدالامير، نور نبيل والبناء، زينب مكي (٢٠١٩). التمويل الاخضر ودوره في تحسين أداء المصارف الخضراء دراسة استطلاعية لآراء عينة من مدراء المصارف، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، جامعة كربلاء بالعراق، ١٥ (٦٠)،
- عبدالرسول، ياسر عوض (٢٠١٨). دور البنوك في تقييم ومراعاة البعد البيئي عند تمويل المشروعات. مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع. ١٠٩ (٥٣١-٥٣٢)، ٤٣-١٣٠.

على، أيمن عبدالسلام إبراهيم. (٢٠٢١). مستقبل القطاع الزراعي المصري في ضوء تحديات الفقر المائي. **مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية - جامعة دمياط**، ٤ (٤): ٢٦١-٣٣٩.

وفا، محمد فتحي محمد، ومعن، رمضان السيد أحمد. (٢٠٢٢). دور البنوك التجارية في دعم قطاع الزراعة: دراسة تطبيقية على البنك الزراعي المصري (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة طنطا.

المراجع الأجنبية:

- Drigă, I., & Dura, C. (2014). The financial sector and the role of banks in economic development. In *6th international multidisciplinary symposium "Universitaria Simpro"* (pp. 10-11).
- Gulzar, R., Bhat, A. A., Mir, A. A., Athari, S. A., & Al-Adwan, A. S. (2024). Green Banking Practices And Environmental Performance: Navigating Sustainability In Banks. *Environmental Science And Pollution Research*, 1-16. Doi.Org/10.1007/S11356-024-32418-7.
- Gupta, S. (2021) Green Banking For Environmental Sustainability, *IJEMR* 11(1), 1-5. Available At: <https://Ijemr.In/Wp-Content/Uploads/2021/02/Green-Banking-For-Environmental-Sustainability.Pdf>
- Laurenceson, J., & Chai, J. C. H. (2001). State banks and economic development in China. *Journal of International Development: The Journal of the Development Studies Association*, 13(2), 211-225.
- Lee, J. W. (2020). Green Finance And Sustainable Development Goals: The Case Of China. *Journal Of Asian Finance Economics And Business*, 7(7), 577-586. Doi.Org/10.13106/Jafeb.2020.Vol7.No7.577.
- Levy-Yeyati, E. L., Micco, A., & Panizza, U. (2004). Should the government be in the banking business? The role of state-owned and development banks.
- Miah, M. D., Rahman, S. M., & Mamoon, M. (2021). Green Banking: The Case Of Commercial Banking Sector In Oman. *Environment, Development And Sustainability*, 23(2), 2681-2697. Doi.Org/10.1007/S10668-020-00695-0
- Park, H., & Kim, J. D. (2020). Transition Towards Green Banking: Role Of Financial Regulators And Financial Institutions. *Asian Journal Of Sustainability And Social Responsibility*, 5(1), 1-25. Doi.Org/10.1186/S41180-020-00034-3
- Rahman, S.M.M., & Barua, S. (2016). The Design And Adoption Of Green Banking Framework For Environment Protection: Lessons From Bangladesh. *Australian Journal Of Sustainable Business And Society*, 2(1), 1-19. Available At: SSRN: <https://Ssrn.Com/Abstract=2854072>
- Sharma, M., & Choubey, A. (2022). Green Banking Initiatives: A Qualitative Study On Indian Banking Sector. *Environment, Development And Sustainability*, 24(1), 293-319. Doi.Org/10.1007/S10668-021-01426-9



قائمة استقصاء

موجهة إلى العاملين بالبنك الزراعي المصري وأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات
المصرية

في موضوع

دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية
دراسة ميدانية

إعداد

الباحث / النّبوي وهيب

إشراف

د.أ / محمود حامد محمود عبد الرازق

استاذ الاقتصاد

كلية التجارة بقنا – جامعة جنوب الوادي

مقدمة :

سيدى الفاضل / سيدتى الفاضله

تعد قائمة الاستقصاء التي بين أيديكم، مقياساً لمتغيرات الدراسة حيث يقوم الباحث بإجراء دراسة حول " دور البنك الزراعي المصري في تحقيق التنمية الاقتصادية -دراسة ميدانية " بهدف التعرف على مدى وجود ارتباط بين دور البنك الزراعي المصري والتنمية الاقتصادية. ويطمح الباحث من حضراتكم تعاونكم الصادق معه في ملء هذه القائمة مع ضرورة تحري الدقة والموضوعية عند الإجابة على كل سؤال. مع العلم أن كل جهد ستبذلوه في هذا العمل سيكون له مردود طيب على خروج هذا العمل بشكل جيد ونتمنى من الله أن يكون لهذا العمل دور في تطوير القطاع الزراعي في مصر. وأود أن أوضح لسيادتكم بأن جميع المعلومات التي ستدلون بها ستكون موضع سرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

الباحث

فيما يلي قائمة تضم بعض العبارات، وفي مقابل كل عبارة خمسة خيارات وفقاً لمقياس ليكرت ذو الخمس نقاط، برجاء مراعاة الدقة والموضوعية عند إختيار الرقم الذي يعبر عن إجابتك حيث يشير الرقم (١) إلى أعارض بشدة، ورقم (٢) أعارض، ورقم (٣) محايد، ورقم (٤) أوافق، ورقم (٥) أوافق بشدة.

برجاء وضع علامة (√) على الرقم المعبر تعبيراً دقيقاً عن إجابتك.

درجة الموافقة					العبارات
أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة	
١- دور البنك الزراعي المصري					
					١. تعتبر الزراعة المصرية مصدر هام لتوفير النقد الأجنبي من خلال الصادرات الزراعية.
					٢. يعمل البنك الزراعي المصري على مقابلة الاحتياجات الإئتمانية للقطاع الزراعي المصري.
					٣. يهتم البنك الزراعي المصري بنقل الأساليب التكنولوجية الحديثة والمناسبة لتحديث طرق الري والزراعة.
					٤. يسعى البنك للبحث عن الفرص المتاحة لزيادة الاستثمارات المقدمة للقطاع الزراعي.
					٥. يهتم البنك بتبويب التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الزراعي.
					٦. يهتم البنك بتمويل الزراعات التي تحقق الاكتفاء الذاتي وتقلل الفجوة الغذائية في مصر.
					٧. يتم استخدام مبلغ التسهيل الممنوح من البنك في الغرض المخصص من أجله.
					٨. يمول البنك قروض الثروة الداجنة والسمكية وقروض الصندوق الاجتماعي والتمويل الإسلامي.
					٩. يقدم البنك التمويل المشترك لمشاريع القطاع الزراعي بالتعاون مع المؤسسات الدولية.
					١٠. يهتم البنك بتمويل الوسائل الجديدة التي تحافظ على البيئة وتخفض ابعاثات الاحتباس الحراري.
٢- تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر					
					١١- تعمل التنمية على رفع مستويات الإنتاج من خلال تنمية المهارات والطاقات البشرية.
					١٢- تعمل التنمية على إحداث تغيير شامل في الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية والاخلاقية لأفراد المجتمع.
					١٣- تتطلب عملية التنمية إحداث تغيير في نظام التعليم وتغيير السلوكيات لأفراد المجتمع.
					١٤- تتحقق التنمية من خلال الدمج بين النظريات الاقتصادية بما يعمل على إقامة بنية أساسية وزيادة التدفقات للأموال وتنمية القطاع الزراعي.
					١٥- يتم توفير ضمانات الاستثمار العادل لكافة المستثمرين المحليين والاجانب.
					١٦- تهتم التنمية المستدامة بجميع الأفراد والجماعات والمؤسسات الحكومية والأهلية في علاقاتها المتبادلة.
					١٧- تعمل التنمية المستدامة على تنمية وعي أفراد المجتمع بالمشكلات البيئية.
					١٨- تعمل التنمية المستدامة على تعظيم الرفاهية للمجتمع والقضاء على الفقر.